' الاضطرابات ' في [الضفة الغربية] وقطاع غزة» (**معاريف**، ١٦/١١/١٩٨٨). وحسب قول الناطق بلسان الحكومة الاسرائيلية، فان «القرارات والاعلانات التظاهرية الاخيرة قد اثبتت ان المنظمات ليس لها علاقة بالواقع، وليس من شأنها التأثير في المسار السياسي. فما زالت م.ت.ف. متمسّكة بايديولوجية معارضة وجود اسرائيل، وتتطلع الى ازالتها وفقاً للبرنامج المرحلي الذي تتبعه؛ وبهذا، فهي ما زالت ضد السلام. أما اسرائيل، فما زالت متمسّكة بتوجهاتها نحو السلام، عبر اجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية، وممثلين فلسطينيين ليسوا أعضاء في م.ت.ف. بهدف تجسيد اتفاقيتي كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

اتفق مع هذا الرأي القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، اذ قال: «لقد أثبتت م.ت.ف. مرة أخرى، ان ليس لديها القدرة والرغبة للاعتراف بالواقع. وقد اتسمت تصريحاتها الاخيرة بعدم الوضوح والتفسيرات المزدوجة؛ ولذا، فان أي اعتراف، أو اضفاء طابع الشرعية على تلك القرارات، لن يخدم مصلحة السلام في الشرق الاوسط» (**يديعوت أحرونوت**، ١٥/١١/١٩٨٨).

وفي الاطار ذاته، قال الناطق بلسان وزارة الخارجية الاسرائيلية، الون ليئل: «ان اعلان الاستقلال الفلسطيني الذي صدر عن المجلس الوطني هو مسار من جانب واحد؛ وان ذكر القرار الرقم ٢٤٢ بالصيغة التي ورد فيها لا يظهر اعترافاً باسرائيل. فقد ربطت م.ت.ف. اعترافها بالقرار ٢٤٢ بقبول مبدأ حق تقرير المصير وقبول باقي قرارات الامم المتحدة ازاء الشرق الاوسط ، وهذه الشروط تظهر عدم فائدة الاعلان... ان اعلان حق تقرير المصير وفق صيغة م.ت.ف. معناه العملي ازالة اسرائيل...» (**معاريف**، ١٦/١١/١٩٨٨).

وفي بداية الحملة الاعلامية ضد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، قال بيرس ان «قرارات المجلس لم تؤد الاّ الى تعقيد الوضع في الشرق الاوسط» (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١١/١٩٨٨). وادعى بيرس، خلال لقائه بستين سفيراً اجنبياً معتمدين في اسرائيل، بأن «القرارات ليست الاّ محاولة لتغيير القرار ٢٤٢، ومن ثمّ قتل هذا القرار» (**معاريف**، ٢٠/١١/١٩٨٨). وأضاف: «ان قرارات م.ت.ف. تثبت ان المنظمة تغفل نظرية المراحل الخاصة بها على تحديد ورسم حدود؛ وان القرارات لا تتضمّن اعترافاً بأسرائيل، أو نبذاً للارهاب، أو اعترافاً بالقرار ٢٤٢» (**يديعوت أحرونوت**، ٢٠/١١/١٩٨٨).

أما وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، فقد كان أكثر تطرفاً في رفضه، ليس للقرارات الفلسطينية فحسب، وانما للوجود الفلسطيني برمّته؛ اذ قال: «طالما ان م.ت.ف. موجودة ونشطة، فلا يمكن ان يكون هناك سلام في منطقتنا. واننا ننظر بعين الخطر الى القرارات التي اتخذت في الجزائر، لأن هذه القرارات من شأنها زيادة ' الارهاب ' » (**عل همشمار**، ١٧/١١/١٩٨٨). وطالب شارون الحكومة بتطبيق القانون الاسرائيلي، فوراً، على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى لا تكون هناك امكانية لاقامة دولة فلسطينية غرب نهر الاردن (**معاريف**، ١٦/١١/١٩٨٨). وانتقد شارون الآراء القائلة ان هناك تغيّراً سياسياً في مواقف م.ت.ف. وقال: «ان ما فعلته هو مجرد مسار غير عادي في سياق توجهها الاعلامي نحو الخارج. ومن المحتمل ان تخدع دول العالم بهذا المسار. وانه لمن المؤسف، حقاً، ان يرحّب الحاخام الاكبر ليهود فرنسا بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني». وحذّر شارون من ان كل موقف يهودي، أو اسرائيلي، لصالح م.ت.ف. في اعقاب تلك القرارات، سوف يمهّد الطريق لاعتراف دول العالم بـ م.ت.ف. (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١١/١٩٨٨).

ولم يترك شارون هذه المناسبة تذهب هدراً دون تصفية حساباته مع حزب العمل، حيث عاد وأكد انه «لم يكن باستطاعة المجلس الوطني الفلسطيني ان يتخذ ما اتخذه من قرارات لو لم نكن قد فقدنا السيطرة الامنية داخل اسرائيل، ولولا أوهام شمعون بيرس السياسية» (**المصدر نفسه**). وحذّر شارون من ان «اعلان الاستقلال الفلسطيني ليس كلمات فقط؛ فهو سيؤدي الى اعتراف من قبل دول كثيرة بالدولة الفلسطينية؛ وان م.ت.ف. سوف تحظى بشرعية أوسع، بينما تقف اسرائيل ازاء خطر متزايد في موضوع الامن، وفي الموضوع السياسي أيضاً» (**المصدر نفسه**). ورفض القرارات الفلسطينية، كذلك، رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، بقوله: «لا يوجد في اعلان م.ت.ف. أي اعتراف باسرائيل؛ كما لا يوجد قرار واضح بشأن ايقاف النشاط